٤٨

مؤسسة دار الحكمة للثقافة والعلوم الإسلامية

مركز مدرك للتنمية والدراسات الإسلامية

الكلام النفسي

الشيخ مازن حمود الحميداوي

1435هـ - 2014م

(الكلام النفسي)

بدأ المصـنف في بيان مسـألة كلام الله تعالى والاقوال الواردة فيه وناقشـها وعرض بعض الاشـكالات عليها مع الاجوبة وما فيها من ضـعف، وعرض الوجه فيما يعتقده الامامية (أعلى الله كلمتهم)، وبين أثار ما يعتقدون به من مفهوم الكلام النفسيـ المنسـوب لله تعالى، وتطرق الكاتب إلى رأي الشـيخ المفيد بما ذهب إليه الاشـاعرة في معتقدهم، وعرّج الكاتب على اللوازم الباطلة لهذا المعتقد، وذكر بعض الادلة على أن الكلام قديم، ومن ثم ختم ببيانات الائمة الهداة على ما يعتقده الشيعة في مسألة كلام الله.

الاهداء

الى جميع من لا يجد في فضاءات الذكر له من ذاكر، حيا كان ام ميتا، اهدي هذا البحث المتواضع.

المقدمة

يعد الكلام في نسبته الى الله تعالى من الصفات التي وقع فيها نزاع شديد بين الفرق الاسلامية، ووصل الحد فيه الى سفك الدماء تحت ذريعة فتاوى الخروج من الدين، وساعد على ذلك كثيرا تبني السلطة في زمن المأمون وهو من الخلفاء العباسيين لآراء المعتزلة ومن ثم العدول عنه الى رأي اهل الحديث في زمن المتوكل، حيث سخرت الاجهزة القمعية من قبل هؤلاء لإسكات الاصوات المعارضة، ومن ثم إلزام الناس بالاعتقاد بمعتقد الحاكم، وتحت مختلف الذرائع ساهمت تلك التدخلات في اطفاء الجذوة العلمية لمعارف الاسلام، ومن ثم صبغها بالوان الانتماء الطائفي او القومي او الملكي البحت، وهذا ما رتب الاجواء لولادة جيل جديد من المعارف الهجينة المقتبسة من بين اضلاف اليهود وحوافر النصارى وتفاهات ابناء امية والعباس.

وعموما فإن للفرق الاسلامية في النظر الى الكلام الالهي اقوال كثيرة، لا يهمنا منها الا ثلاثة: ما يتبناه الاشاعرة، وما يراه اهل الحديث، وما يعتقده الشيعة الامامية.

وسيقع الكلام فيها بعون الله ضمن مباحث متعددة.

تاريخ مسألة الكلام النفسي

من الامور التي أجمع المسلمون عليها تبعاً للكتاب والسنّة هو الاعتقاد بكونه تعالى متكلّماً، وذلك قد يقع في سياق اثبات الكمالات له تعالى كما يبدوا من بعضهم، او من طبيعة الاخبار الواردة عنه تعالى والمفيدة لاثبات تلك الصفة، ويظهر من احد باحثي الامامية التشكيك في عد مسألة الكلام اول ما طرح في اطر البحث العلمي الاسلامي، وقد عبر [1]عن ذلك قائلا: ويبدو أنّ البحث في كلامه سبحانه أوّل مسألة طرحت على بساط المناقشات في تاريخ علم الكلام، وإن لم يكن ذلك أمراً قطعياً بل ثبت خلافه (١)، ويضيف في تحديد ما اولدته تلك المسألة من مشاكل في البيئة الاسلامية من مشاكل: وقد شغلت تلك المسألة بال العلماء والمفكّرين الإسلاميين في عصر الخلفاء، وحدثت بسببه مشاجرات، بل مصادمات دامية ذكرها التاريخ وسجل تفاصيلها، وخاصة في قضية ما يسمّى ب . « محنة خلق القرآن » وكان الخلفاء هم الذين يروّجون البحث عن هذه المسألة ونظائرها حتّى ينصرف المفكّرون عن نقد أفعالهم وانحرافاتهم (٢) ثم يتطرق نفس الباحث الى تحديد اخر لسببها قائلا: إنّ الفتوحات الإسلامية أوجبت الاختلاط بين المسلمين وغيرهم، وصار ذلك مبدء لاحتكاك الثقافتين . الإسلامية والأجنبية . وفي هذا الجو المشحون بتضارب الأفكار، طرحت مسألة تكلُّمِه سبحانه في الأوساط الإسلامية، وأوجدت ضجة كبيرة في المجامع العلمية، خصوصاً في عصر المأمون ومن بعده، وأُريقت في هذا السبيل دماء الأبرياء، ولما لم تكن هذه المسألة مطروحة في العصور السابقة بين المسلمين تضاربت الأقوال فيها إلى حدّ صارت بعض الأقوال والنظريات موهونة جدّاً كما سيوافيك.

مشهور الاشاعرة

يرى الاشاعرة ان كلام الله قديم غير مخلوق وانه ليس من نوع الاصوات والحروف، وانما هو شئ وراء ذلك قد يعبر عنه بالكلام النفسي، وان نفس الكلمات المتألفة المركبة من

الاصوات تقع في مقام الدلالة عليه احيانا وفي احيان اخرى لا صلة لها به اطلاقا، وهم لم ينكروا كون الالفاظ كلاما لكنهم عدوه من المحدثات، او من المجازات كما يتراءى لبعض منهم، وان حقيقة الكلام هو ذلك المكنون في افق النفس والازلي بازلية الذات.

وفي هذا الاطار يقول الايجي: أن كلامه تعالى صفة له وهذا الذي قاله المعتزلة (من ان الكلام هو اللفظ والصوت) لا ننكره نحن بل نقول به ونسميه كلاما لفظيا ونعترف بحدوثه وعدم قيامه بذاته تعالى لكنا نثبت أمرا وراء ذلك وهو المعنى القائم بالنفس الذي يعبر عنه بالألفاظ ونقول هو الكلام حقيقة (٤).

وعلى هذا فأن الاشاعرة لا يرون الكلام من صفات الفعل، بل عدوه مما يقوم بذاته تعالى، أي ادرجوه ضمن الصفات الذاتية، مع ان ذلك مخالف لتعريف المشهور لها بأنها ما لم يجز فيها التوصيف بالضد، وهو ما رتب عليهم ما عجزوا عن رده من كيفية اثبات اتصاف الباري عز وجل بالتكلم مع عدم وجود المخاطب؟ وما يترتب عليه من العبثية الممنوعة بحقه جل وعلا.

وفي هذا الصدد يبين الزركشي ما افادته فرق الاشاعرة اجابة على الاشكال قائلا:

وأصل الكلام في هذه المسألة: أن أصحابنا لما أثبتوا الكلام النفسي وأن الله تعالى لم يزل آمرا ناهيا مخبرا قيل عليهم من قبل الخصوم القائلين بحدوثه إن الأمر والنهي بدون المخاطب عبث فاضطرب الأصحاب في التخلص من ذلك على فرقتين:

إحداهما: قالت إن المعدوم في الأزل مأمور على معنى تعلق الأمر به في على تقدير الوجود واستجماع شرائط التكليف لا أنه مأمور حال عدمه[٢] فإن ذلك مستحيل..

الفرقة الثانية: قالت إنه كان في الأزل آمر من غير مأمور ثم لما استمر وبقي صار المكلفون بعد دخولهم في الوجود مأمورين بذلك الأمر وضربوا لذلك مثالا وهو أن الإنسان إذا قرب

موته قبل ولادة ولده فربما يقول لبعض الناس إذا أدركت ولدي فقل له إن أباك كان يأمرك بتحصيل العلم (٥)..

والاجابتين كما يظهر في غاية الضعف، لان اصل الاشكال كان في صدد استحالة العبثية عليه حيث لا مخاطب، لا ان المستشكل يطلب توجيها عقليا لامكانية التكلم، فمن حيث الامكان ندرك تماما ان الباري عز وجل قادر على كل شئ، ولكن السؤال هو ان المناسب ان يقدم تعالى على فعل ما لا ضرورة له، ام انه تعالى لا يصح عليه العبث؟

كما ان اصل الاجابتين توجهان ما كان واقعا في سياق الامر من كلامه تعالى، والامر من الانشاء، مع ان الكلام انشاء واخبار، فكيف يوجهون ما كان من القسم الثاني؟

والذي يبدوا انهم ذهبوا الى ما ذهبوا اليه تحت ذريعة اثبات الكمال للذات المقدسة، معتقدين ان نفي صفة الكلام عنه في الازل نقص ينبغي منعه عن ساحته المقدسة!

هو عين ما افاده زعيمهم ابو الحسن الاشعري حيث يقول:

قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً، فلو كانت البحار مداداً كتبت لنفدت البحار وتكسرت الأقلام، ولم يلحق الفناء كلمات ربي، كما لا يلحق الفناء علم الله عز وجل، ومن فني كلامه لحقته الآفات وجرى عليه السكوت، فلما لم يجز ذلك على ربنا عز وجل صح أنه لم يزل متكلماً، لأنه لو لم يكن متكلماً لوجب السكوت والآفات (٦).

ولا تخفى غرابة ما ابداه، لان المتفطن الى حقيقة التكلم يدرك تماما ان الالفاظ، او الاشارات، او حتى الكلام النفسي لا يحدث الا لسببين: اما لاجل بيان حاجة في الذات، او لاجل افادة المخاطب، والثاني منفي، فلا يبقى غير الاول، وعلى ذلك كيف يصح ان يكون الكلام مسببا عن الحاجة والنقص مع ان ضده وهو السكوت كذلك سببا للنقص والحاجة؟ مع ان منع الاحتياج عنه تعالى من ابده البديهيات عند جميع المسلمين.

اثار مفهوم الكلام النفسي

وليت الامر يبقى عند حدود الاعتقاد بمفهوم الكلام النفسي على اجماله وغائميته، ولكنهم اظهروا في اثر التصديق به تصورات في غاية الغرابة، يفهم منها ان ذات الكلام النفسي يبقى في اطاره الخاص، ولا يتحول الى الخارج بصيغ الكلام المعلومة، لكنه يترجم في روع الرسل ملائكة كانوا ام بشر، فيكون لغة ملائكية مع الملائكة، ولغة عبرانية مع موسى عليه السلام، ولغة عربية مع محمد صلى الله عليه واله.

ويتصور ذلك من عبارات التفتزاني حيث يقول:

عند أهل الحق كلامه ليس من جنس الأصوات والحروف بل صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى منافية للسكوت والآفة كما في الخرس والطفولية هو بها آمر ناه مخبر وغير ذلك يدل عليها بالعبارة أو الكتابة أو الإشارة فإذا عبر عنها بالعربية فقرآن وباليونانية فإنجيل وبالعبرانية فتوراة وبالسريانية فزبور فالاختلاف في العبارات دون المسمى كما إذا ذكر الله تعالى بألسنة متعددة ولغات مختلفة (٧).

رؤى الشيخ المفيد في المعتقد الاشعري

وينقب الشيخ المفيد في الاساس الذي ادى بهم الى هذا لاعتقاد حيث يرى ان ذلك جاء للمحافظة على قسم من تراثهم الروائي الذي يصرح بتحريف كتاب الله فيقول :
والأصل في اختراع هذه العقيدة كثره روايات تحريف القرآن في كتبهم المعتبرة فرأوا أنهم لو اعترفوا بالآيات الواردة في هذه الروايات شنع عليهم مخالفوهم بسبب القول بالتحريفات الكثيرة، ولو أنكروا صحة هذه الروايات على كثرتها وصراحتها سرى الشك في جميع رواياتهم وصحاحهم ومسانيدهم، وتكذيب جمع من أعاظمهم مثل عمر بن الخطاب وعائشة و غيرهما فالتجأوا إلى اختراع هذه العقيدة المتناقضة في نفسها إذ ما معنى كونه من القرآن ولكن لا يقرء في القرآن بل خارجه (٨).

لوازم باطلة

ومما زاد الطين بلة انهم بعد تسالمهم على ضرورة هذه العقيدة اضطروا نتيجة للوازمها الباطلة الى التفكيك بين الطلب والارادة الالهيين، لانهم لم يتصوروا كيف يمكن تعلق الارادة الالهية بالايمان من الكافر مع تخلف المراد، لذا حكموا على مثل هكذا التكليف بأنه طلب لا ارادة!

وفي هذا السياق يقول الشيخ السبحاني في تقرير ابحاث الامام الخميني:

استدلت الاشاعرة على تغاير الطلب والارادة. لغاية اثبات الكلام النفسي في الانشاءات. بان العصاة كافرين كانوا ام مسلمين، مكلفون بما كلف به اهل الايمان، لان استحقاق العقاب فرع وجود التكليف، ومن المعلوم ان التكليف الحقيقي فرع وجود مبدا مثبت له، وعندئذ يقع الكلام فيما هو المبدا للتكليف، اهي الارادة ام الطلب؟

فان قيل بالاول، يلزم تفكيك مراده سبحانه عن ارادته، وهو محال، وان قيل بالثاني فهو المطلوب فثبت ان وراء الانشائيات امرا نفسانيا باسم الطلب غير الارادة وهو المصحح لتكليف العصاة (٩).

ثم يطرح الشيخ اجابتين احداهما للاخوند الخراساني حاصلها: التفريق بين الارادة التكوينية والارادة التشريعية، بان امتناع التفكيك يختص بالاولى دون الثانية .

والثانية للامام الخميني مفادها: [ان] في غير مقام البعث تتعلق ارادته سبحانه بالايجاد والتكوين و لا شك ان تعلقها به يلازم تحقق المراد، قال سبحانه: (انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون)

واما في مقام البعث فتتعلق ارادته بنفس البعث والطلب وهو امر متحقق لا ينفك عنه (١٠).

استدلالات على قدم الكلام

ومما استدل به القرطبي على قدم كلامه تعالى ما افاده من استحالة التسلسل في الاوامر، على اساس ان الامر لو كان مخلوقا فلابد في خلقه من امر اخر وهو ما يمتنع عقلا، ولذا لابد من الاعتقاد بقدم امره وارتباطه بالذات، ويعبر عن هذا قائلا:

أخبر سبحانه أن المخلوقات قائمة بأمره، فلو كان الأمر مخلوقا لافتقر إلى أمر آخر يقوم به، وذلك الأمر إلى أمر آخر إلى ما لا نهاية له. وذلك محال. فثبت أن أمره الذي هو كلامه قديم أزلي غير مخلوق، ليصح قيام المخلوقات به (١١).

كما عزا الجويني في لمع الادلة الذهاب الى قدم الكلام الى ثلاثة مقدمات اولها: ضرورة قيام الكلام بمحل، وثانيها: وجوب نسبة التكلم الى نفس المحل، وثالثها: اذا كان ذلك المحل هو ذات الباري لزم صيرورتها محلا للحوادث وهو ممنوع، فلا يبقى الا حتمية الاعتقاد بقدم كلامه.

وقد عبر عن ذلك قائلا: والدليل على قدم كلام الله تعالى أنه لو كان حادثا لم يخل من أمور ثلاثة إما أن يقوم بذات الباري تعالى أو يقوم بجسم من الأجسام أو يقوم لا بمحل بطل قيامه به إذ يستحيل قيام الحوادث بذات الباري تعالى فإن الحوادث لا تقوم إلا بحادث وبطل قيام كلامه بجسم إذ يلزم أن يكون المتكلم ذلك الجسم ويبطل قيام الكلام لا بمحل فإن الكلام الحادث عرض من الأعراض ويستحيل قيام الأعراض بأنفسها إذ لو جاز ذلك في ضرب منها لزم في سائرها (١٢).

وذات الكلام ما افاده الغزالي في إحياء علوم الدين الجزء: ١ ص١٩٣ ولم يزد عنه شيئا.

ولم يجب كلاهما عن اشكالية العبثية التي تتبع الالتزام بقدم الكلام حيث لا مخاطب، ولم يلتفتوا الى ان عد الكلام من صفات الذات هو من ادخلهم في هذه المتاهات، وان اختيار كونه من صفات الفعل هو الطريق التوحيدي الاسلم، واما بناءهم على استحالة التسلسل في حال الاعتقاد بكون الامر مخلوقا فهو نتاج طبيعي لعدم فهم حقيقة الامر الالهي ، لانهم

قاسوه على الامر العرفي، بينما ان البرهان والقرأن يدللان على ان امره تعالى هو قوله الكوني لا الكلامي، أي نفس الارادة منه تعالى قاهرة لايجاد المراد التكويني، لا ان المراد متوقف على صدور اللفظ او الصوت ليكون، والا لاصبح الباري تعالى محتاجا الى ذلك الصوت.

اختلاف في فهم المعتقد الاشعري

يرى الشيخ المفيد ان التحليل الدقيق لمحتوى كلام ابي الحسن الاشعري لا يتناسب مع فهم المتأخرين من اصحابه، وان المتقدمين منهم كانوا اكثر عمقا واحاطة بأدراك المدلول من بياناته، وهنا ينقل الشيخ كلام احد متأخريهم وهو العلامة الزنجاني والذي يرد عليه اشكالات خطيرة فيقول: الألفاظ والعبارات المنزلة على الأنبياء على السن الملائكة دلالات على ذلك الكلام الأزلي القديم فالمدلول عنده قديم والدلالة محدثة). ثم يقول الشيخ: هذا ما فسر المتأخرون من الأشاعرة كلام شيخهم الأشعري أو بالأصح أن نقول إنهم أولوا كلامه واعتذروا عما يلزمه من المناقضات بهذه التوجيهات، ثم يضيف:

ولكن الدقة في كلامه كلام المتبحرين في فهم مذهبه.....: من أن كلام الله الذي هو قديم هو عين المكتوب في المصاحف والمقروء على الألسن وأن المقروء والمكتوب قديمان والقراءة والكتابة حادثتان. ثم نقل عبارة شرح المواقف ... الى ان وصل الى قوله: إن لفظ المعنى يطلق تارة على مدلول اللفظ وأخرى على الأمر القائم بالغير، فالشيخ الأشعري لما قال الكلام هو المعنى النفسي فهم الأصحاب منه أن مراده مدلول اللفظ وحده، وهو القديم عنده وأما العبارات فإنما تسمى كلاما مجازا لدلالتها على ما هو كلام حقيقي، حتى صرحوا (بأن الألفاظ حادثة على مذهبه أيضا، لكنها ليست كلامه حقيقة، و هذا الذي فهموه من كلام الشيخ له لوازم كثيرة فاسدة، كعدم إكفار من أنكر كلامية ما بين دفتي المصحف مع أنه علم من الدين ضرورة كونه كلام الله (تعالى) حقيقة، وكعدم المعارضة والتحدي بكلام الله (تعالى) الحقيقي، وكعدم كون المقروء والمحفوظ كلامه حقيقة إلى غير ذلك مما لا يخفى على المتفطن في الأحكام الدينية فوجب حمل كلام الشيخ على المعنى الثاني فيكون الكلام النفسي

عنده أمرا شاملا للفظ والمعنى جميعا قائما بذات الله (تعالى)، وهو مكتوب في المصاحف مقروء بالألسن محفوظ في الصدور، وهو غير الكتابة والقراءة والحفظ... وهذا المحمل لكلام الشيخ مما اختاره لشيخ محمد الشهرستاني في كتابه المسمى نهاية الإقدام، ولا شبهة في أنه أقرب إلى الأحكام الظاهرية المنسوبة إلى قواعد الملة).

انتهى كلام الجرجاني وهو والشهرستاني، أعرف بمذهب الأشعري من غيرهما .(١٣)

منهج اهل الحديث

ومنهج اهل الحديث في صفة التكلم كما هو ديدنهم في مجموع الاعتقادات هو التسليم بما ورد من الشرع ورفض تأويل ما لا يتوائم مع متبنيات العقل القطعي، لذا فأنهم يعتقدون بأنه تعالى متكلم مطلقا، لكن لا يرتضون التحدث في الكيفية ، بل لهم فتاوى تكفيرية بشأن من يحاول التعرض لبيان الكيف، وهو ما ساهم في اخواء الفكر العام في ربوع هذا المنهج، ومن ثم تحول جمهور كبير من اتباعه الى المنهج الاشعري.

وفي هذا الصدد يعبر احد متأخريهم عن ذلك قائلا:

مذهب أَهْل السُّنّةِ وَالْجَمَاعَةِ أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يتكلم إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأن الله يتكلم بصوت يسمعه من يريد اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أن يسمعهم ذلك الصوت، وأن نوع الكلام قديم، وإن لم يكن الصوت المعين قديماً، وأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يتكلم بما شاء في الأزل في ما لا أول له أو في ما لا نهاية له كما شاء، وأما الكيفية فكما قلنا في جميع الصفات: إن كيفية كلام الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أمر لا يستطيع العبد أن يدركه، وإنما نثبت ما أثبته الله لنفسه، وما أثبته له رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو الكلام بالصوت الذي يسمعه المخاطب (١٤)....

ومنه يظهر السطحية والخواء في طبيعة التعامل مع هكذا مسائل ذات خطورة عظيمة في الفكر والعقيدة، فمن جانب يتم الاقرار بالقانون الحتمي وهو عدم جواز المناقشة في

الكيفية، ومن جانب اخر تصور ماهية الكلام على أنها صوت مسموع! وفي طرف يبنى على قدم نوعية الكلام، وفي طرفه الاخر يعتبر عدم القدم في الصوت!

ثم ان هؤلاء يثبتون القدم في الكلام بقدم الذات، لكنهم يجعلونه تابعا للمشيئة والارادة، ويلخص ابن تيمية ذلك التصور قائلا:

وخلاصةُ مذهب أهل السنة والجماعة في هذه المسألة أن الله تعالى لم يزل متكلِّمًا إذا شاء، وأن الكلام صفة له قائمة بذاته، يتكلَّم بها بمشيئته وقدرته، فهو لم يزل ولا يزال متكلِّمًا إذا شاء، وما تكلَّم الله به فهو قائمٌ به ليس مخلوقًا منفصلاً عنه؛ كما تقول المعتزلة، ولا لازمًا لذاته لزوم الحياة لها؛ كما تقول الأشاعرة؛ بل هو تابعٌ لمشيئته وقدرته (١٥).

ومن الواضح حصول الخلط في هذه العقيدة بين ما يعبر عنه بصفات الذات التي لا تقبل النقيض ، وبين صفات الفعل القابلة لذلك ، والذي اضافوه من تبعية الكلام للمشيئة كان في الظاهر من باب الاحتياط ، خوفا من اتهامهم بعدم اثبات تلك الصفة له، او لاعتقادهم بأن تلك الصفة معيارا لكمال ذاتي في الباري عز وجل.

مع ان الملتفت البسيط يدرك تماما بأن التكلم لو كانوا يعنون به الالفاظ والعبارات والصوت الخارج فهو معدود في بعض اقسامه من صفات النقص والحاجة، لان المتكلم لا يصدر منه ذلك الفعل الا للتعبير عن مكنونات ضميره ، فهو محتاج لتلك الاصوات، وفاقد لكمال تحصيل مطلوبه الا بها، تعالى عن ذلك العلي العظيم.

وهذه العقيدة لها جذور في كلمات غير المتأخرين من ائمة اهل الحديث، مثل ما جاء عن احمد بن حنبل حيث يقول:

والقرآن كلام الله وليس بمخلوق ولا تضعف أن تقول ليس بمخلوق فإن كلام الله منه وليس منه شيء مخلوق (١٦).

وكذا عن مالك:

أخرج ابن عبد البر عن عبدالله بن نافع قال (كان مالك بن أنس يقول من قال القرآن مخلوق يوجع ضرباً ويحبس حتى يتوب (١٧).

ولكن الغريب في الموضوع هو ان المسألة ما دامت في السياقات العلمية البحتة، فما الداعي الى ابداء العبارات التي يظهر منها التشنج والعصبية تجاه الطرف الاخر؟! فما ورد في كلام احمد من قوله: لا تضعف، ومن قول مالك: يوجع ضربا ويحبس حتى يتوب، يبدوا منه صريحا الاتكاء على جهات خارج الاطار العلمي لتعميم الاعتقاد في مسائل لا ترقى في ذاتها لإخراج منكريها عن اصل الدين.

المعتقد الامامي

وينطلق الامامية في اعتقادهم في صفة التكلم بعد اثباتها الى انها من اقسام الفعل الالهي، وليست من عينيات الذات المباركة، لانه يقبل التوصيف بالضد، حيث يمكن ان يقال بأنه تعالى ليس بمتكلم في آن من الآنات، كما يمكن توصيفه بأنه ليس برازق وليس بغافر الا بعد وجود المحتاج للرزق والطالب للمغفرة، أي ان تلك الصفة حادثة وليست بأزلية.

وليس النقاش هنا في اصل القدرة والامكان على التكلم او الرزق او المغفرة، وانما هذه الصفات تابعة لوجود موضوعها وسالبة بأنتفائه، وتوصيف الباري بها في غير اوان وجود الطرف الاخر من النسبة يعد من اللغو الممنوع عنه جل وعلا.

هذا من جانب، ومن جانب اخر فأن ما يراه الامامية بتبع بيانات ائمتهم في حقيقة الكلام يكون على نمطين:

١- ما يقصد منه القول الالهي لا اللفظ ولا الصوت لو كان مصدرهما الجارحة ، حيث ينزهون الباري عنها. ويكون المقصود من القول في هذا القسم هو خلق الكلام وايجاده، فالكلام شئ، والله خالق كل شئ، فيكون الكلام مخلوقا.

٢- ما يكون المقصود منه مطلق الاشارة الآيتية اليه تعالى، فكما يعبر عن الاسماء والانبياء والاولياء والكتب المقدسة بأنها ايات تشير اليه عز وجل، كذلك يطلق عليها بأنها كلمات، وقد يكون ذلك من باب التوسع كما ينوه عن ذلك الشيخ السبحاني في لب الأثر ص٣٢، او يكون من باب الحقيقة كما نفهم منه. وقد عبر القرأن في عديد اياته عن ذلك كقوله: إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ (١٨).

بيانات الائمة (ع)

من الافادات العظيمة لخزان علم الله في تلك المسألة ما جاء عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: لم يزل الله عزّ وجلّ ربّنا والعلم ذاته ولا معلوم، والسمع ذاته ولا مسموع، والبصر ذاته ولا مبصر والقدرة ذاته ولا مقدور، فلمّا أحدث الأشياء وكان المعلوم وقع العلم منه على المعلوم والسمع على المسموع، والبصر على المبصر، والقدرة على المقدور، قال: قلت: فلم يزل الله متحرّكاً ؟ قال: فقال: تعالى الله ، إنّ الحركة صفة محدثه بالفعل، قال: قلت فلم يزل الله متكلّماً ؟: فقال: إنّ الكلام صفة محدثة ليست بأزليّة، كان الله عزَّ وجلَّ ولا متكلّم(١٩).

والرواية صريحة في بيان المعتقد الحق.

ومنها ما جاء في نهج البلاغة: يخبر لا بلسان ولهوات، ويسمع لا بخروق وأدوات. يقول ولا يلفظ، ويحفظ ولا يتحفظ، ويريد ولا يضمر. يحب ويرضى من غير رقة، ويبغض ويغضب من غير مشقة. يقول لمن أراد كونه كن فيكون. لا بصوت يقرع، ولا بنداء يسمع. وإنما كلامه سبحانه فعل منه أنشأه. ومثله لم يكن من قبل ذلك كائنا، ولو كان قديما لكان إلها ثانيا (٢٠).

الهوامش

١ ، ٢ ،٣ ، بحوث في الملل والنحل ، الشيخ السبحاني ص ٤٣٩

٤-المواقف : الإيجي ، الجزء :٣ ص٢٠٣

٥- البحر المحيط في أصول الفقه الزركشي الجزء : ١ ص٢٠٣-٢٠٤

٦-الإبانة ، ابو الحسن الاشعري ص٧٤

٧ - شرح المقاصد في علم الكلام التفتازاني الجزء : ٢ ص٩٩

٨- أوائل المقالات في المذاهب والمختارات ص٣٨٢

٩- لب الأثر في الجبر والقدر تقرير بحث السيد الخميني للسبحاني ص٣٢

١٠- نفس المصدر ، ص٣٢

١١- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) : القرطبي الجزء : ٧ ص٢٢٢

١٢- لمع الأدلة : عبد الملك الجويني ص٩١

١٣- عن كتاب اوائل المقالات للشيخ المفيدص٣٨١

١٤- شرح العقيدة الطحاوية : سفر بن عبدالرحمن الحوالي ج١ ص٥٩١ الشاملة

١٥- شَرْحُ العَقِيدَةِ الوَاسِطِيَّةِ ، ابن تيمية ، ج١ ، ص٩٧ الشاملة

١٦- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١٥٧/١

١٧- الانتقاء ص٣٥

١٨- النساء : ١٧١

١٩- شرح اصول الكافي ج٣ ص٢٤١

٢٠- نهج البلاغة : الخطبة ١٨٦